السياسة الامريكية تجاه العراق:

العمل من اجل مناخ سياسي مناسب للتغيير غسان العطية

لقد كانت امام صدام حسين بعد حرب الخليج الثانية فرصة للمراجعة والانفتاح على شعبه وجيرانه بدءاً بتنحيه عن الحكم او مشاركة الاخرين له في السلطة، بما يفسح المجال لمصالحة وطنية شاملة تعيد للانسان العراقي كرامته وللوطن عزته، بعيدا عن اي تدخل اجنبي ولكنه اختار الطريق "السهل": العزة بالأثم.

❊ ❊ ❊

كما كانت امام الولايات المتحدة فرصة للمساهمة في اقامة نظام اقليمي شرق اوسطي جديد، بدءا بالعراق، ولكنها فضلت بقاء النظام الحاكم في ظل سياسة ظالمة وقصيرة النظر عرفت بالاحتواء، مع استخدام الحصار اداة لتنفيذها. ان الدكتاتوريات التي شنت حروبا خاسرة، كما في المانيا النازية وايطاليا الفاشية، هي التي دفعت الثمن وعوض المنتصر شعوبها بمشاريع انماء، باستثناء العراق حيث يحتفل الدكتاتور بـ "اعياده وانتصاراته"، والشعب ينزف الثمن.

❊ ❊ ❊

الجديد في الواقع السياسي العراقي، هو اعلان الادارة الامريكية اعتمادها سياسة التغيير في العراق وعدم الاكتفاء بالاحتواء، فقد صادق الرئيس كلينتون في 31 تشرين الاول 1998 على "قانون تحرير العراق" الذي نص "ان سياسة الولايات المتحدة يجب ان تسعى للاطاحة بصدام حسين من السلطة في العراق، وتشجيع ظهور حكومة ديمقراطية تتولى السلطة بدلا عنه"، وذهب الى اكثر من ذلك بمطالبة الادارة الامريكية "تقديم مساعدات انسانية فورية وكبيرة للشعب العراقي بمجرد ازاحة صدام حسين من الحكم، وان تقدم مساعدات للاحزاب والحركات العراقية ذات الاهداف الديمقراطية، وذلك لدعم التحول نحو الحكم الديمقراطي. والعمل مع دائني العراق الخارجيين للتوصل الى رد فعل متعدد تجاه الديون التي تراكمت على نظام صدام حسين".

لقد تعاملت الادارة الامريكية مع "قانون تحرير العراق" كأعلان نوايا وليس كأداة عمل، باعتماد الدكتور احمد الجلبي ومشروعه للتغيير عبر "الجيب الآمن" في جنوب العراق، كما اراد الكونغرس وخاصة الجمهوريين منهم. وان تصريحات الجنرال انطوني زيني قائد القوات الامريكية في الخليج كانت صريحة برفض هذا المشروع.

وعلى رغم تواتر البيانات والتصريحات الرسمية الامريكية باعتماد سياسة التغيير في العراق، يبقى السؤال القديم/ الجديد: كيف يمكن للولايات المتحدة تحقيق هذا التغيير؟ وماذا سيكون دور المعارضة العراقية في ذلك؟ خاصة اذا

استبعدنا التدخل العسكري المباشر للقوات البرية الامريكية، وهذا ما تؤكده الاحداث وآخرها ما يجري في كوسوفو.

خلق البيئة السياسية المناسبة للتغيير

قال الرئيس كلينتون في رسالته للكونغرس بتاريخ 20 كانون الثاني 1999 بشأن العراق: "التغيير في العراق سيستغرق وقتاً، يجب ان نتعامل مع هذه المشكلة بحصافة بما يضمن ان نحقق هدفنا ولا نعرّض ارواح اولئك الذين يلتزمون معارضة النظام الى الخطر من دون ضرورة"، واضاف قائلا: "وسنتقدم بحذر وفاعلية، بطريقة لا تعرض الى الخطر من دون داع ارواح اولئك الذين يشاطرون هذه الاهداف او تزج بقوات امريكية من دون ادراك واضح لاحتمال النجاح والمخاطر المرتبطة بمثل هذه الالتزام".

وراء هذا الخطاب تجربة طويلة من التعامل الفاشل مع الشأن العراقي، بدءاً في ضياع فرصة التغيير عام 1991، التي قال فيها مارتن انديك (القبس 2 شباط 1999): "عندما كانت لدينا افضل الفرص، ولكننا للأسف لم نستغلها"، مروراً بتجربة "المؤتمر الوطني" الفاشلة في كردستان التي انتهت في عام 1995 بدخول القوات الحكومية اربيل، الى المحاولات الانقلابية الفاشلة واخرها محاولة حزيران 1996 التي ذهب ضحيتها العشرات من الضباط.

على ضوء هذه الخلفية حدد مارتن انديك مساعد وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبريت لشؤون الشرق الاوسط، في خطاب بتاريخ 22 نيسان 1999، ركائز السياسة الامريكية الجديدة تجاه النظام العراقي بالتالي:

- نظرا لاستحالة التغيير في نهج صدام حسين او انصياعه لقرارات الامم المتحدة، سيستمر احتواء نظام صدام حسين بما يقلص من قدرته على تهديد جيرانه او شعبه.
- المساعدة في التخفيف من معاناة الشعب العراقي من جراء سياسة الاحتواء.
- العمل مع القوى العراقية في الداخل والخارج، ومع جيران العراق من اجل اعادة تأهيل عراق مابعد صدام، يسوده الاستقرار والسلام في المجتمع الدولي، الامر الذي يتطلب تنحية صدام حسين.
- الحفاظ على قوة عسكرية كافية في المنطقة والاستعداد لاستخدامها في حالة تجاوز صدام حسين الخطوط الحمراء التالية:
- اعادة بناء او تعبئة ترسانته من الاسلحة المحظورة.
- تهديد جيرانه او قواتنا في المنطقة.
- اذا ما تحرك ضد الشعب العراقي، خاصة في الشمال او تحدى مناطق حظر الطيران.

وكان مارتن انديك واضحا في ربط رفع الحظر النفطي عن العراق بسقوط النظام، حيث قال: "سوف لن نسمح لصدام بالسيطرة على عوائد النفط".

اما بصدد سياسة الاحتواء، فقد اشار انديك وربما لاول مرة بهذا الوضوح الى قصور هذه السياسية، فقال: ان صدام رغم الاحتواء لايزال يشكل تهديدا لشعبه وجيرانه وكلايهما يدفع ثمنا باهظا لاستمرار حكمه، الامر الذي ادى الى اعتماد واشنطن سياسة التغيير كما جاء في خطاب الرئيس كلينتون في تشرين الثاني الماضي حيث قال: "يجب عدم الخطأ.. نحن ملتزمون الان بمساعدة الشعب العراقي في تغيير نظام الحكم القائم".

ومن اجل تحقيق هذا الهدف قال انديك بان الولايات المتحدة ستلتزم بالمبدئين التاليين: اولا، احترام وحدة التراب العراقي، وثانيا، عدم فرض اي حكومة او قيادة على الشعب العراقي من الخارج.

اي بعبارة اخرى ترفض واشنطن اي مشروع لتقسيم العراق، بما في ذلك انفصال الاكراد، كما لا تعتبر واشنطن تنظيمات المعارضة باشكالها المختلفة مشروعا جاهزاً كبديل لصدام حسين.

اما عن عراق مابعد صدام، فيؤكد انديك استعداد واشنطن للعمل مع اي نظام جديد يستجيب "لآمال العراقيين" ويتخذ خطوات عملية من اجل مستقبل ديمقراطي ويستجيب لهموم كل الفئات العراقية، وبالمقابل ستعمل واشنطن مع النظام الجديد "لتنفيذ التزاماته الدولية، ورفع العقوبات، والتعامل مع مشكلة ديون العراق الضخمة، وتأهيله في المجتمع الدولي".

اما عن دور المعارضة الخارجية، فيقول انديك: رغم اهمية المعارضة المغتربة ودول الجوار، الا ان التغيير المنشود يجب ان يأتي من "الداخل، من العراقيين انفسهم"، وليس "مصنوعا في امريكا".

وتحصر السياسة الامريكية الجديدة دور العراقيين في الخارج وبالذات في "المنطقة الشمالية التي تتمتع بحرية نسبية" بالتالي:

- المساهمة في "بلورة تصور متكامل لعراق المستقبل"، و"رؤية عراقية بديلة" تساهم في بناء الاقتصاد والمجتمع المدني، وتحول العراق الى قوة سلام ووفاق في المنطقة.
- نزع الشرعية عن صدام حسين، والمساعدة في تقديمه لمحاكمة دولية والكشف عن حقيقة الوضع داخل العراق.

اما بالنسبة لقانون تحرير العراق الذي خول الرئيس الامريكي الانفاق على تدريب وتسليح المعارضة العراقية، فيقول انديك: "ان مثل هذا العمل سابق لاوانه"، وانما المطلوب هو مظلة سياسية عراقية واسعة القواعد "تعتمد التوافق" تعمل على "بلورة رؤية للمستقبل"، وعبر مثل هذه الحركة يمكن التنسيق والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة والمعارضة.

ليس في كل هذه الخطوات ما يمكن اعتباره اجراءً محددا لاسقاط صدام حسين، بل هو جزء من خارطة سياسية جديدة للوصول الى هدف التغيير، عبر خلق بيئة او مناخ سياسي داخلي واقليمي ودولي مناسب، بل وضروري لاي عملية تغيير في العراق.

مرحلة جديدة في العلاقة بين المعارضة العراقية والولايات المتحدة

ان الادارة الامريكية بعد ان رفعت او "غسلت" يدها من المؤتمر الوطني العراقي منذ 1996، واوقفت اي دعم مالي له، تعود اليوم مجددا للتعامل مع فصائل ورموز المعارضة وفق تصور سياسي جديد باعتبارها ذراع سياسي وليس عسكري او انتفاضي، مهمته استقطاب العراقيين وكسب ثقة الاخرين من دول الجوار والقرار، الامر الذي يتطلب وحدة اوسع قواعد المعارضة على خطاب سياسي مشترك وآلية عمل مناسبة بما يجرد النظام العراقي من اهم سلاح اعلامي قائم على مقولة: "تشتت المعارضة وانقسامها".

ان معارضة عراقية قادرة على تجسيد الوحدة الوطنية وهي خارج السلطة ستكون الاقدر على ضمان عراق سالم ومسالم بعد التغيير.

ان مثل هذا الذراع السياسي ضروري ليس فقط كحافز ومشجع لعناصر التغيير في الداخل للتحرك، بل وكذلك لتوفير الغطاء لليوم التالي لسقوط النظام، كرادع للفلتان والانحدار نحو هاوية الاقتتال الاهلي والفوضى، فغياب مثل هذا الغطاء كان من جملة الاسباب التي دفعت الولايات المتحدة للتخلي عن انتفاضة 1991.

ومن قبيل الاعتراف بالامرالواقع، اصبحت وحدة العراقيين اليوم مهمة اكبر من قدرة العراقيين على تحقيقها بمفردهم، وهنا فان للولايات المتحدة بدافع من مصالحها اولا، قدرة للمساعدة في ذلك، وان اتفاق واشنطن للسلام بين الاكراد الموقع في ايلول 1988 خير مثال على ذلك. كما ان عقد اجتماع المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي في وندسور للفترة 7-8 نيسان 1999، بعد غياب دام اكثر من خمس سنوات، ما كان له ان يتحقق لولا الدفع الامريكي. قد يكون هذا بالنسبة للبعض مثلبة، ولكن في غياب امكان تحقيق الامر المثالي يصبح الممكن هو الخيار الوحيد.

ان الوحدة الوطنية، ووحدة عمل المعارضة العراقية لا تفرض بل تكتسب، والولايات المتحدة في هذا الشأن لها القدرة على المساعدة ولكن اي تجاوز لهذا الدور لصالح الهيمنة او الاحتواء سينعكس سلبا على هذه الوحدة المنشودة. واي تشجيع من اي طرف عراقي للولايات المتحدة على استثناء او فرض اي طرف عراقي هو اجهاض لهدف الوحدة. كما ان التعاون مع الولايات المتحدة يجب ان لا يتحول الى انصياع اعمى، الامر الذي لايخدم حتى امريكا على المدى البعيد. وعندما يقول انديك: لا نريد معارضة "صنع امريكا" فهو يدرك ان العراق ليس جمهورية

"موز"، واي نظام عراقي قادم غير قادر على الاستجابة لمصالح الشعب وكسب ثقته سيتحول الى عبء يورط واشنطن بالمزيد من المشاكل.

ان طريقة التعامل الامريكي مع المعارضة العراقية اليوم يجب ان تكون نموذجا للعلاقة المستقبلية بين عراق مابعد صدام وامريكا، وفي هذا الصدد تقع المسؤولية ليس فقط على امريكا بل على العراقيين كذلك، ان احترام النفس والثقة بالذات وليس "العمالة" كفيلة بكسب ثقة الاخرين. وقد يكون لنا من اسلوب تعامل القيادات الكردية مع الطرف الامريكي قدوة حسنة، حيث استطاعت ان تكون طرفا محاورا فاعلا، كما حافظت على استقلالية قرارها بالقدر الممكن.

فقد رفضت كل القوى الكردية التورط في اي مغامرة عسكرية جديدة ضد نظام صدام دون ضمانات امريكية تحول دون هجرة ثانية على غرار ماحصل في كوسوفو، الامر الذي ليس بوسع واشنطن تقديمه الان، ولكن بالمقابل تعهدت بتوجيه ضربة قاسية جداً للنظام اذا ما هو بادر في الهجوم على المناطق الكردية الخارجة عن سلطته.

اطار سياسي جديد للمعارضة العراقية

ان فشل المؤتمر الوطني العراقي لا يعود لخطأ في اسمه او في برنامجه المكتوب، بل في اسلوب عمله وقيادته عندما اصبح يمارس ما لا يبشر فيه من ديمقراطية ومشاركة سياسية وشفافية مالية.

ونادرا ما تمنح الظروف فرصة ثانية لاي تجربة فاشلة، واليوم امام فصائل المعارضة وشخصياتها فرصة قد لا تكرر، تتطلب مراجعة صادقة مع الذات قبل الاخرين.

ان انعقاد اجتماع "وندسور" والنتائج التي تمخض عنها قد تكون الخطوة الاولى بالاتجاه الصحيح، فقد شارك الطرفان الكرديان سوية في اول اجتماع للمعارضة العراقية منذ سنوات طويلة.

كما استطاع المجتمعون بمساعدة المنسق الامريكي، تجاوز عقبة "احمد الجلبي"، باختيار قيادة جماعية من سبعة اعضاء تحل محل رئيس اللجنة التنفيذية.

وكان المجتمعون مدركين لاهمية الطرف الاسلامي عندما انتخبوا ممثل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية عضوا في القيادة السباعية رغم تغيبه.

ان المشاركة الكردية والاسلامية الفاعلة في التشكيل الجديد للمعارضة العراقية احد ضمانات النجاح، ولكنها تبقى بحاجه الى استقطاب ومشاركة تيار الوسط العراقي والقوى اليسارية والقومية العربية. وان اسلوب التعامل مع العناصر والقوى الغائبة او المغيبة عن اجتماع "وندسور" سيكون في غاية الاهمية، وقبل الاستعجال بعقد مؤتمرات

كبيرة لا بد من ترتيب بيت المعارضة الداخلي من خلال حوار متكافىء وصريح مع كل الاطراف، بعيدا عن الاحتضان الامريكي يتمخض عنه تحول القيادة السباعية المؤقتة بمشاركة من هو مستعد من الاطراف الاخرى (الغائبة او المغيبة) الى لجنة تحضيرية مشتركة لتحديد شكل ومحتوى الاطار الجديد للمعارضة العراقية. لا يعني هذا تعطيل قطار العمل المشترك بانتظار اخر راكب، بل اعطاء الفرصة لكل من يرغب في المشاركة ليس تفضلاً بل اعترافا بحقهم بذلك، وحتى من يجد منهم صعوبة في المشاركة (كالحزب الشيوعي او حزب الدعوة) لأي سبب كان يترك له الباب مفتوحا للمشاركة في المستقبل، مع ادامة الصلة البينية معهم.

في غياب الدور العسكري لهذا الاطار، تبقى المهمة السياسية هي الاساس، وهذه يمكن ان تأخذ صفة العمل الجبهوي التحالفي التوافقي بما يفرز طرفا عراقيا ممثلا ومحاورا على الصعيد الاقليمي والدولي. ان التواضع في الاهداف لايعني العجز بل الحصانة من الاغراق بالامال او الاوهام، فمجرد ايجاد صيغة تسمح للقاء الاطراف العراقية المختلفة للتشاور يخلق آلية لنقل الخلافات من صفحات الجرائد والاعلام الى قاعات الاجتماع، وهذا بدون شك انجاز كبير.

ان بناء قواعد للعمل المشترك بخطوات مدروسة، وان تكون صغيرة بالبداية، خير من الطفرة الى المجهول، وبتراكم الخطوات الصغيرة الناجحة يؤسس لعمل جبهوي لا يقتصر دوره على التغيير بل ويتعداه الى ما بعد التغيير.

تبقى الاطراف المشاركة بهذا العمل الجبهوي تملك كامل الحرية لممارسة نشاطاتها الخاصة فيما يتجاوز التحالف الجبهوي، وذلك على الصعيد العسكري او المالي او الثنائي. ان اطراف التحالف تبقى مسؤولة على ما اتفقت عليه طوعا، وما تجاوز ذلك يبقى من اختصاصها، وبقدر النجاح في بناء الثقة ومد الجسور بين اطراف المعارضة سيرتفع سقف العمل المشترك. كما ان احترام القوى الصغيرة مكانة الاطراف الاساسية ذات التنظيمات الجماهيرية الواسعة، يجب ان يقابله حرص على عدم تجاوز الاخرين باسم "القوى الفاعلة".

وبعد كل ذلك يأتي من يقول هل هذا كفيل بتغيير النظام؟ الجواب على ذلك: ان التغيير يتحقق متى بدأنا بتغيير انفسنا اولاً، فالاطار الجبهوي الجديد القادر على كسب احترام الداخل، هو الطريق الى كسب احترام الشارع العربي والاسلامي، وصولا الى التغيير المنشود.

دور دول الجوار . . في توفير الغطاء للتغيير في العراق

ان من مستلزمات خلق المناخ او البيئة السياسية المناسبة للتغيير هو التعاون الاقليمي، فمادام التناقض بين دول الجوار قائما ستبقى تلك الاطراف عقبة امام مشروع التغيير خوفا من بديل مجهول معاد لمصالحها.

وواشنطن يجب ان تدرك انها غير قادرة على تحمل مسؤولية التغيير دون رضا شعب العراق ومراعاة مصالح الجوار، وهذا ما اكده انديك بقوله ان هناك "الحاجة الى تعاون دول الجوار العربية وتركيا"، الامر الذي "يتوجب اخذ رؤيتهم لعراق مابعد صدام بعين الاعتبار".

ان بيان انديك هذا، لا يذكر ايران، ولكنه ضمناً شمل سوريا، التي تخشى من تغيير النظام في العراق لصالح نظام امريكي معاد لمصالح سوريا، ومن هنا بادرت الاوساط الامريكية للاعلان عن جعل تحريك المسار السوري-الاسرائيلي في مفاوضات السلام سيكون على رأس قائمة اولوياتها بمجرد انتهاء الانتخابات الاسرائيلية.

وحتى بالنسبة لايران، فقد ارسلت واشنطن العديد من الاشارات الى الحكومة الايرانية، واخرها رسالة كلينتون بالاعتذار عن تاريخ التحيز العالمي ضد ايران، كما قامت اخيرا برفع القيود عن تجارة المواد الانسانية، من اغذية وادوية وغيرها، مع ايران. ان قناعة الاخيرة بان التغيير في العراق ليس موجها ضد مصالحها كفيل بكسب تعاونها او على الاقل عدم ممانعتها للتغيير في العراق.

وقد ابدت السعودية للمرة الاولى مؤخراً اهتمامها بالتطورات الجديدة على صعيد المعارضة، بعد ان كانت قد قاطعت وتقاطعت مع "المؤتمر الوطني العراقي" في السابق.

واخيرا وليس اخرا، تبقى تركيا احد اهم المفاتيح السياسية الاساسية في عملية التغيير في العراق، ولا اعتقد هناك طرفا دوليا اكثر من الولايات المتحدة اقدر على اقناعها.

يصعب على الولايات المتحدة اخذ المبادرة في عملية عسكرية لاسقاط نظام صدام بدون توفر بيئة او مناخ اقليمي مساند للتغيير.

فعملية تحرير الكويت سبقها مثل هذا التنسيق، وكذلك الحال في كوسوفو اليوم.

اما على الصعيد الدولي، فقد اثبتت روسيا انها اضعف من حماية نظام صدام حسين، بعد ان فشلت في حماية ميلوسيفيتش الصربي الارثدوكسي.

كما ان توجهات فرنسا الاخيرة، بالابتعاد عن بغداد والتقرب من ايران ودول الخليج تعكس قناعتها بعدم جدوى التعويل على قدرة صدام في البقاء.

ان معالم خريطة التغيير في العراق اخذت تتحدد، ولكنها تبقى مجرد مشروع بحاجة الى التنفيذ.

(الملف العراقي، العدد 89 - آيار 1999)

❋ ❋ ❋